كلمة ونص

محمود الصالح

وزارة التنمية الإدارية... والقطار!!

يوماً تلو الآخر يتعاظم دور وسائل النقل، خدمياً واقتصادياً، وكذلك في إعادة الإعمار.

قبل فترة بررت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ارتفاع سعر مادة السكر، وفقدانها من منافذ البيع في مراكز السورية للتجارة، بعدم وجود وسائل تقوم بعملية شحن السكر من المعامل المتعاقد معها إلى فروع المؤسسة في المحافظات، حيث إن التسعيرة التي حددتها الوزارة لأجور الشحن لا تغطي تكاليف وسائل النقل من قطع تبديل ومحروقات يشتري معظمها أصحاب الشاحنات بسعر السوق السوداء، وقطع التبديل وأجور الإصلاح يحسبها التجار والحرفيون على سعر صرف يزيد مرة ونصف المرة عن الواقع، وبالتالي لا يقبل أصحاب الشاحنات النقل وفق تسعيرة التموين، في حين أن جهات القطاع العام ملزمة بصرف أجور النقل الرسمية، أما التجار فيدفعون ما يطلبه أصحاب الشاحنات ويحملون الأجور على سعر البضاعة، لدرجة أن البعض يؤكد أن أجور النقل تشكل نصف قيمة البضاعة.

المدير العام للمصرف الزراعي حمل مسؤولية رفع الدعم عن الأسمدة لارتفاع أجور النقل، وهذا الارتفاع انعكس على المنتجات الزراعية في متوالية حسابية مستمرة.

حتى مشكلة عدم وصول الكتاب المدرسي إلى الطلاب بعد انتهاء الشهر الأول من العام الدراسي الحالي كان بسبب ارتفاع أجور الشحن، حيث لا تستطيع مؤسسة الطباعة دفع مبالغ تزيد على تسعيرة وزارة التجارة الداخلية لنقل ٣٠ مليون كتاب إلى ١٣ محافظة، وعزا المدير العام للمؤسسة التأخير لعدم استجابة كل الجهات الحكومية لتأمين وسائل نقل لدرجة الاستعانة بوزارات الداخلية والإدارة المحلية والنقل لإلزام أصحاب الشاحنات بالنقل وفق تسعيرة التموين، لكنهم لم يستفيدوا شيئاً.

اليوم هناك قدرة نقل جيارة ورخيصة للركاب والشحن ولكنها معطلة، متمثلة بقطاع السكك الحديدية، حيث أصبحت الشبكة جاهزة بين دمشق وريف دمشق وحمص وحماة وطرطوس واللاذقية وحلب. لكن للأسف لم يتم تفعيل هذه الخدمة بشكل كامل التي يمكنها أن تخفض تكاليف الشحن إلى ٧٠ بالمئة مما هي عليه الآن. والسبب مخجل وهو عدم صدور قرار بتعيين عناصر محطات المراقبة على الخطوط، لأن وزارة التنمية الإدارية أجلت ذلك منذ عام تقريباً.

والسؤال الذي ينتظر الإجابة: إلى متى تبقى العربة قبل الحصان؟

أسعار الألبسة الشتوية «خيالية»!!

باعة: حركة البيع ضعيفة وارتفاع الأسعار سببه ازدياد التكلفة والنقل

حمص - نبال إبراهيم

تشهد أسواق مدينة حمص ارتفاعاً غير مسبوقاً بأسعار الألبسة الشتوية بشكل عام، حيث ازدادت أسعارها بنسبة تزيد على ٥٠ بالمئة مقارنة بالعام الماضي، وبات الكثير من المواطنين يعتبرون الملابس الشتوية من الكماليات لا أكثر في ظل ضعف القدرة الشرائية الكبيرة التي يعانونها.

وبين عدد من المواطنين لـ«الوطن» خلال جولتها في أحد أسواق المدينة أن غلاء الألبسة الشتوية خيالي ولا يطاق وغير معقول وليس بمقدورهم شراء أي قطعة خلال هذا الشتاء لأن أي قطعة تحتاج إلى راتب شهر بكامله، لافتين إلى تنوع المعروضات والمنتجات في محال بيع الألبسة إلا أن الأسعار تختلف من محل إلى آخر على الرغم من أنها من النوعية والجودة نفسها.

وأشار عدد آخر من المواطنين إلى أنهم سيواجهون هذا العام شتاءً قاسيا على ما يبدو، فليس بإمكان أحد شراء ألبسة شتوية لأطفاله أو تأمين مستلزمات منزله من الماوزت أو الغاز مع طول ساعات التقنين الكهربائي، لافتين إلى أنهم كانوا يقومون بترقيع ألبستهم وألبسة أطفالهم وتصغيرها أو تكبيرها لتناسب أعمار وأحجام الأولاد منذ أعوام وفي كل عام أملاً منهم أن يتمكنوا من شراء ملابس في بداية كل فصل الشتاء، إلا أن ذلك بات حلماً ولن يكون في هذا الشتاء بالتأكيد لأنهم بالكاد يؤمنون قوتهم اليومي وليس باستطاعتهم شراء أي شيء آخر.

ولفت أحد المواطنين إلى أن أسرته مؤلفة من ٧ أشخاص وليتمكن من شراء معاطف أو جواكيت من النوع العادي لجميع أفراد أسرته يحتاج لأكثر من نصف مليون ليرة سورية كأقل تقدير وراتبه لا يتجاوز ١٠٠ ألف ليرة بالشهر، فكيف إذا كان الأولاد يحتاجون إلى ألبسة أخرى من بيجامات وكنزات وبناطيل وغير ذلك، خاتماً قوله «خليها على الله».

من جانبهم أكد عدد من أصحاب محال بيع الألبسة الشتوية لـ«الوطن» أن حركة بيع الملابس الشتوية قليلة وضعيفة نسبياً هذا الموسم وتقتصر على ألبسة الأطفال فقط، وأن معظم الزبائن تستفسر عن الأسعار وتذهب من دون أن تشتري ونسبة قليلة هي التي تقوم بالشراء، عازين سبب ذلك لارتفاع أسعارها بشكل كبير عن العام الماضي بشكل يفوق قدرة المواطن الشرائية.

وعزا عدد من تجار السوق «للوطن» سبب ارتفاع هذه الألبسة لارتفاع مستلزمات الإنتاج بشكل عام وتكاليف الشحن ونقل البضائع بشكل خاص، إضافة إلى خروج العديد من المعامل الخاصة بصناعة الألبسة عن الإنتاج، وبالتالي أدى ذلك إلى قلة العرض في أسواق الجملة وتحكم بعض التجار بالأسعار، بحيث أصبحت البضائع قليلة من حيث التشكيلة أو النوعية أو تدرج الأسعار، مشيرين إلى أنه من الممكن أن تنخفض الأسعار بنسبة مقبولة في حال تم دعم المنتج وتخفيض تكاليف الإنتاج، والعمل على إلغاء حلقات الوساطة بين المنتج والمستهلك قدر المستطاع بحيث تصل السلعة إلى المستهلك بتكلفتها مع ربح بسيط للتاجر.

هذا وقد وصل سعر البيجامة الشتوية الرجالية أو النسائية من النوع الجيد في بعض أسواق المدينة إلى ما بين ٤٥ و٧٥ ألف ليرة، وسعر الكنزة الشتوية أو كنزة الصوف تراوح ما بين ٣٥ و٦٥ ألف ليرة، وبيجامة الولادي إلى ما بين ٢٠ و٣٥ ألف ليرة، والمعاطف الرجالية أو النسائية وصلت إلى أكثر من ١٥٠ ألف ليرة، وأما الجواكيت الولادي فتراوحت بين ٢٥ و٦٠ ألف من النوع العادي.

من جانبه بين رئيس دائرة حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية بسام مشعل لـ«الوطن» أن عناصر المديرية وحماية المستهلك قامت بتشديد الرقابة وتكثيفها خلال جولاتها الدورية على محال الألبسة والأحذية منذ بداية شهر تشرين الأول الفائت، للتأكد من تقيد الباعة بالإعلان عن السعر والالتزام بالتسعيرة والفواتير ووجود بطاقات بيان على المنتج.

> حماية المستهلك: شددنا الرقابة على الألبسة والأحذية منذ بداية الشهر الفائت وضبطنا ٢٦٤ مخالفة منذ بداية العام

وأشار إلى أنه يتم سحب عينات للتحليل والتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، إضافة إلى سحب عينات للدراسة السعرية في حال الاشتباه بالسعر الموجود على بطاقة البيان أو الفاتورة ومراسلة المحافظة التي يقع فيها عمل المنتج سواء كان في محافظة دمشق أم حلب أو أي محافظة أخرى وذلك للتأكد من السعر وفق بيان التكلفة، مشيراً إلى أنه إذا كانت العينة السعرية مخالفة يتم اتخاذ الإجراءات القانونية وفق المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١.

ولفت مشعل إلى أن عدد الضبوط التموينية المنظمة بحق محال الألبسة والأحذية منذ بداية شهر تشرين الأول الماضي وحتى تاريخه بلغت ٤٤ ضبطاً، وعددها منذ بداية العام الجاري وصل إلى ٢٦٤ ضبطاً بحق فعاليات ومحال ألبسة وأحذية بمخالفات تتعلق بالأسعار وعدم الإعلان عنها وعدم إبراز الفواتير وبطاقات البيان، مبيناً أن إغلاق المحال يتم وفق جسامة المخالفة والقرارات الناظمة المعمول بها.

«المواصلات الطرقية» في السويداء تباشر تأهيل طرق بصرى الشام للحدود الأردنية

السويداء -عبير صيموعة

بيّن مدير فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية في السويداء شامل الدعبل لـ«الوطن» أنه تمت المباشرة بصيانة وتحسين مقطع من طريق صلخد -العانات -الحدود الأردنية (المرحلة الثانية) بطول ٢ كيلو مترين تقريباً حيث تتضمن الأعمال تعريض وتوسيع وتسوية سطح الطريق الأكثر تضرراً وتنفيذ عبّارات ضمنه إضافة إلى تركيب محددات جوانب وإشارات دلالة وتحذيرية.

وأشار إلى أن قيمة الأعمال المنفذة بلغت ٣٠٠ مليون، لافتاً إلى أن هذا الطريق يعتبر شرياناً حيوياً يخدم المنطقة الجنوبية الشرقية وصولاً إلى الحدود الأردنية.

ولفت الدعبل إلى مباشرة فرع المؤسسة وعن طريق الشركة العامة للطرق والجسور بصيانة طريق صلخد – بكا – دوار المقطرة بطول ٢٧ كم الذي يربط بين طريقي السويداء وبصرى الشام والسويداء– الحدود الأردنية وطريق السويداء – صلخد – الحدود الأردنية ويعتبر المحور المذكور من الطرق التي تم تحويلها إلى مركزية مؤخراً حيث يشمل العمل إعادة وتأهيل وصيانة مثلث بكا– بصرى الشام وتوسيع المنحنيات الخطرة وصيانة المواقع الأكثر ضرراً إضافة إلى تركيب محددات جوانب وإشارات دلالة وتحذيرية حيث تبلغ قيمة العقد تقريباً ٢٤٠ مليوناً.

وأشار الدعبل إلى قيام المواصلات الطرقية بالتعاقد مع الشركة العامة للطرق والجسور على تنفيذ أعمال صيانة مقاطع من طريق دمشق –السويداء والمدخل الجنوبي لمدينة السويداء إضافة إلى التعاقد على تنفيذ الحل المروري لتقاطع طريق السويداء– صلخد مع بلدة حبران.

ولفت إلى وجود معوقات وصعوبات في العمل أولها التعديات على حرم الطرق من بعض الأهالي في عدد من المواقع بالأبنية المخالفة والأكشاك فضلاً عن تعرض الإشارات الطرقية (الدلالية والتحذيرية) للعبث والتخريب مما يرتب تكاليف مالية إضافية في العمل.

وأوضح الدعبل أن المؤسسة العامة للطرق في السويداء مسؤولة عن طريق دمشق – السويداء الجديد والقديم وطريق السويداء– إزرع وطريق السويداء– بصرى الشام إضافة إلى طريق السويداء – صلخد – الحدود الأردنية وطريق السويداء– الأصلحة والطريق الحدودي الموازي للسويداء –طريق الجبل – سالة وطريق صلخد –بكا – دوار المقطرة حيث إن باقي الطرق هي من اختصاص الوحدات الإدارية في المحافظة.

رغم أن أجور الشاليه لم تتعد ٦٥ ألفاً «السورية للسياحة» تربح ٣,٥ مليارات ليرة

وزير السياحة: تم تشغيل عدد من الشواطئ المفتوحة ومنشآت للعائلات السورية

فادي بك الشريف

أكد وزير السياحة محمد رامي مرتيني الاهتمام الجاد بقطاع السياحة الداخلية والشعبية بشكل خاص، ومساهمة الشركة السورية للنقل والسياحة الفاعلة والإيجابية عبر تشييد وتشغيل عدد من الشواطئ المفتوحة والمنشآت المخصصة للعائلات السورية في محافظتي اللاذقية (وادي قنديل)، وطرطوس (شاطئ الكرنك).

وخلال ترؤسه اجتماع الهيئة العامة العادية لمجلس إدارة الشركة السورية للنقل والسياحة بحضور ممثلي الوزارة ومدير عام مصرف التوفير ومدير عام الشركة وممثل المساهمين في القطاع الخاص، تم استعرض أداء المشاريع الاستثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص في موقع مقر الشركة بمنطقة صحنايا، لافتاً إلى عدد من المشاريع القادمة في منطقة أبو عضمة العقارية وفي القنيطرة (منتزه سد المنطرة).

كما تم استعراض واقع أعمال الشركة وتطور أدائها خلال السنوات الماضية وانتقالها من حالة الخسارة إلى تحقيق أرباح استثنائية.

وتناول الاجتماع الواقع المالي والإداري للشركة، وتم إقرار تفويض مجلس الإدارة بمتابعة المشاريع الاستثمارية ومشاريع السياحة الشعبية المطروحة وتقديم مكافآت للإداريين والعاملين في الشركة.

وقدم مدير عام الشركة فايز منصور عرضاً عن واقع الشركة والتطورات الإيجابية الحاصلة بما فيه تأمين السياحة الشعبية للمواطنين وإقامة المشاريع بمختلف المحافظات.

هذا وحققت الشركة أرباحاً كبيرة مقارنة بالعام الماضي، وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن منصور أن أرباح الشركة وصلت إلى قرابة الـ ٣ مليارات ونصف المليار، مضيفاً: لكن نؤكد أن العام الماضي ليس مقياساً على الإطلاق وخاصة في ظل واقع وباء كورونا والإجراءات المشددة المطبقة والظروف التي كانت سائدة.

وحسب منصور تعود الأرباح للمشاريع الناجحة التي تم العمل عليها، والشراكات الإيجابية مع القطاع الخاص، إضافة إلى دور الوزارة ومجلس إدارة الشركة في الارتقاء بواقع الأعمال.

في السياق كشفت الشركة عن خطتها للأعوام القادمة وأهمها إعادة تفعيل أسطول شركة الكرنك برفدها بوسائل نقل حديثة لتقوم بدورها وفق التوجيه الحكومي وتأمين خدمات النقل بين المحافظات وضبط الجودة والأسعار لكل شرائح المواطنين والراغبين بالسفر عبر الطرق البرية بين المحافظات.

وأكد منصور لـ«الوطن» أن مشروع الكرنك (شاطئ الأحلام) شهد إقبالاً كبيراً من المواطنين تصل نسبة الإشغال إلى ١٠٠ بالمئة خلال الصيف، مضيفاً: إن تكلفة اليوم تراوحت بين ٣٠ ألفاً و٦٥ ألف ليرة وذلك حسب السعة، لاسيما أن المشروع يتضمن شاطئاً للسباحة وشاليهات خشبية لأربعة أشخاص ودخول شخص واحد للسباحة برسم ٥٠٠ ليرة سورية، علماً أن ذلك ضمن نشاط الشركة في دعم السياحة الشعبية عبر طرح العديد من الشواطئ المفتوحة بأسعار مقبولة.

كما أشار مدير عام الشركة إلى التوجه خلال الفترة القادمة إلى زيادة عدد الشاليهات ضمن المشروع لتصل إلى ٤٥ شاليهاً، علماً أن العدد الحالي ٢٣ شاليهاً ضمن مساحة ٢٠ دونماً مع وجود مشالح وملاعب و«أدواش» وحمامات ومطاعم، منوهاً بالتوسع أيضاً بالفعاليات المقامة على صعيد تطوير ملعب كرة القدم وغيره من الإجراءات التي تنعكس على المشروع.

يشار إلى أن عدد المشاريع والشواطئ التي جهزتها وتجهزها الشركة بلغ ٤ مشاريع شملت تجهيز مشروع بالرمل الجنوبي في محافظة اللاذقية يتضمن مطعمين (شتوي وصيفي)، إضافة إلى ملاعب وصالة ألعاب للأطفال، وتجهيز شاطئ «لابلاج» في وادي قنديل باللاذقية يتضمن شاليهات خشبية رخيصة الثمن، ناهيك عن العمل على وضع منتزه جديد في الاستثمار في القنيطرة على سد المنطرة يتضمن مطعماً شتوياً وصيفياً إضافة إلى جلسات عائلية وألعاب أطفال، وبمساحة تصل إلى ٥ دونمات، مع التوجه لأن تكون الأسعار وتكاليف الدخول والاصطياف شعبية ومدروسة.

يذكر أن الشركة السورية للنقل والسياحة هي بنسبة ٩٩,٩٨ بالمئة شركة مساهمة عامة يساهم فيها مصرف التوفير ووزارة السياحة والقطاع الخاص.

> منصور لـ«الوطن»: سنزيد عدد شاليهات «الأحلام» لـ ٤٥ شاليهاً وأرباح الشركة ٣,٥ مليارات خلال ٩ أشهر

٤٥٠٠ معاملة نقل ملكية في السويداء

الإشعار المصرفي لبيوع السيارات والدراجات يربك المواطنين ويدفعهم للبيع بالوكالة

السويداء- عبير صيموعة

اشتكى جميع المواطنين ممن التقتهم «الوطن» ضمن مديرية نقل السويداء من الإشكالية والإرباك الذي أفرزه قرار عدم توثيق بيع السيارات والدراجات النارية إلا بعد إيداع مبلغ ٥ ملايين ليرة في حساب المالك واشتراط تجميد ٥٠٠ ألف في الحساب لمدة لا تقل عن ٣ أشهر.

وأكدوا أن إشعار المصرف والمفترض وجوده عند تسجيل الملكية الجديدة حال دون تسجيل الكثير منهم ملكيتهم لسياراتهم الجديدة أو دراجاتهم الخاصة لكون المبلغ يتجاوز خمسة أضعاف ثمن الدراجة إضافة إلى استحالة وضع المبلغ لمن يريد شراء سيارة قديمة الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى البيع بموجب وكالة من دون اللجوء إلى التسجيل والإحجام عن نقل الملكية رغم تخوفهم من منعكساتها المستقبلية خاصة في حال وفاة صاحب السيارة أو الدراجة الأساسي قبل نقل الملكية وارتباط القضية بالورثة.

كما اشتكى البعض ممن أرادوا تحويل سياراتهم من الخاص إلى العام من قضية (الافتوماشين) والمقصود بها دفع فرق عمولة لمديرية التجارة الخارجية بعد تحويل السيارة الخاصة إلى سيارة عمومي وهي مبالغ كبيرة عجز معظم الأهالي عن دفعها وأدى إلى إرباك العمل من ناحية وعزوف البعض عن تحويل سياراتهم إلى عمومية رغم اضطرارهم إلى هذا التحويل لفتح باب رزقهم أمام الظروف الاقتصادية الصعبة.

وطالب مراجعو مديرية النقل بضرورة إيجاد حل جذري بإعادة النظر بالقرارات الأخيرة التي أرهقتهم وحالت دون تسجيل ملكيتهم لسياراتهم ودراجاتهم.

مدير نقل السويداء فيصل شهيب أكد لـ«الوطن» أن الإشعار المصرفي هو قرار مركزي ولا علاقة لمديرية النقل به شأنه شأن تحويل السيارات من خاصة إلى عامة مؤكداً معاناة جميع المواطنين ممن يراجعون المديرية يومياً من تلك القرارات والتي حالت فعلياً دون تسجيل سياراتهم أو دراجاتهم واعتماد مبدأ البيع بالوكالة عند مغظمهم.

وبيّن شهيب أن السيارات التي تم تسجيلها منذ بداية العام ولغاية هذا الشهر في المديرية وصل إلى ١٥٠٤٧ سيارة سياحية خاصة و٤٧١٤ سيارة سياحية عامة إضافة إلى ١٥١١٤ دراجة نارية خاصة و١١٦٩٠ سيارة صغيرة خاصة و١٠٦٤ سيارة صغيرة عامة و٧٢٧٧ سيارة كبيرة خاصة و٧٩٦ سيارة كبيرة عامة مع تسجيل ٥٣٧٨ جراراً زراعياً، بينما وصل عدد المركبات المسجلة حديثاً إلى ٨٦٧ مركبة.

وأشار شهيب إلى أن إيرادات المديرية وصلت منذ بداية العام وحتى تاريخه إلى نحو ٨٩١ مليون ليرة.

وقد بلغت معاملات نقل الملكية التي تم إنجازها منذ بداية العام وحتى تاريخه ٤٤٩٢ معاملة.

> ٨٩١ مليون ليرة إيرادات مديرية النقل منذ بداية العام